

## تحليل اتجاهات مؤشرات التنمية البشرية في العالم:

■ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، حين طرح البرنامج دليل التنمية البشرية، وهو دليل مركب يقيس الصحة والتعليم والدخل لأول مرة كمقاربة بديلة للإتجاه السائد حينذاك لقياس الإنجازات الوطنية اعتمادا على مقاييس اقتصادية بحتة فحسب.

■ ويهدف تقرير التنمية البشرية إلى:

1- قياس مدى الرخاء أو الحرمان في ضوء المعايير الدولية.

2- التعرف على اتجاهات معدلات النمو أو الاخفاق.



- 3- صياغة الخطط والبرامج والسياسات اللازمة لتحسين المؤشرات في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، وتحديد الأولويات الوطنية.
- 4- العمل على تحقيق عدالة التوزيع
- 5- تقييم أداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.
- 6- التعرف على أنماط الاستهلاك اللازمة لاشباع الحاجات الأساسية.
- 7- التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمستقبل في ضوء سيناريوهات مختلفة.

• إن تقرير التنمية البشرية يمثل مساهمة قيمة في إثراء الفكر الإنمائي، أو يتناول بالوصف والتحليل عوامل محدودة كانت بمثابة محرك للتحول في التنمية، كما يقترح التقرير أولويات على صعيد السياسات العامة يمكنها أن تساعد على الاستمرار بزخم الماضي في المستقبل.

• ويقدم تقرير التنمية البشرية صورة مفصلة عن الإجازات الإنمائية الوطنية، وما تم تحقيقه من أهداف الألفية الإنمائية كما يلي:

- الإجازات الإنمائية على مستوى العالم
- الإجازات الإنمائية على مستوى دول الجنوب
- الإجازات الإنمائية على مستوى الدول العربية



## الإجازات الإنمائية على مستوى المجموعات الجغرافية التالية:

- 1- المجموعة العربية
- 2- مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي
- 3- مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- 4- مجموعة جنوب آسيا
- 5- مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء

• ويقدم تقرير التنمية البشرية تصنيف للدول حسب مستوى الإنجاز في مؤشرات

التنمية البشرية كما يلي:

- 1- مجموعة الدول التي حققت تنمية بشرية مرتفعة جداً
- 2- مجموعة الدول التي حققت تنمية بشرية مرتفعة
- 3- مجموعة الدول التي حققت تنمية بشرية متوسطة
- 4- مجموعة الدول التي حققت تنمية بشرية منخفضة

• وعادة تقدم تقرير التنمية البشرية سيناريوهات هامة توضح تطور أنماط النمو في المستقبل كما يلي:

-سيناريو الحالة المرجعية لاستمرار السياسات والأنماط الماضية.

-سيناريو الأنماط المستقبلية ويفترض تحسن السياسات وهي تختلف عن المسارات التاريخية.

-سيناريو التقدم السريع ويفترض ازدياد الموارد وتحسين السياسات.

• هذا وترتبط نتائج السيناريوهات حسب الحالة التي تنطلق منها كل بلد.

• كما يقدم التقرير إسقاطات خلال 10 سنوات، أو 20 سنة أو 30 سنة أو 40 سنة.

• ويستخدم تقرير التنمية البشرية النماذج الاقتصادية بالتنبؤ بالسيناريوهات السابق  
توضيحها .

• ومن أبرز خصائص تحليل التنمية البشرية نموذج دالة الإنتاج لقياس العوامل المؤثرة  
على الإنتاج والإنتاجية وهي الموارد البشرية، ورأس المال الاجتماعي، ورأس  
المال المادي والمعرفة، ومن أجل ذلك ركز هذا البرنامج على تحليل الإنتاجية  
وسبل تحسينها، والتعليم والمعرفة.

## الملاحظات الفنية لحساب مؤشرات ودليل التنمية البشرية

- يعرض طريقة الحساب
- يوضح مصادر البيانات
- يحسب دليل التنمية البشرية غير المعدل
- ثم يحسب دليل التنمية البشرية معدلات بعامل عد المساواة
- ومعدلات بعامل التوزيع
- دليل التنمية البشرية أعلى من دليل التنمية البشرية المعدل
- ويشمل المعيار المرجعي
- 1- مؤشرات مستوى المعيشة
- 2- دليل التنمية البشرية
- 3- دليل الفوارق بين الجنسين
- 4- دليل الفقر متعدد الأبعاد



## وبدراسة وتحليل تقرير التنمية البشرية العالمي للسنة 2013 يتضح:

- أن إندونيسيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية جاءت في طليعة ترتيب 187 بلداً وإقليماً شملها دليل التنمية البشرية، بينما حلت جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أمت بها النزاعات، والنيجر التي ضربها الجفاف في أدنى مراتب الدليل، الذي يقيس الإنجازات الوطنية في الصحة والتعليم والدخل، وعلى الرغم من التحديات الإنمائية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر، كان هذان البلدان من البلدان التي حققت أفضل تقدم في دليل التنمية البشرية منذ عام 2000.
- ويتناول التقرير أكثر من 40 بلداً نامياً أحرزت مكاسب سريعة في التنمية البشرية في الأعوام الماضية، وذلك بفضل الاستثمار في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والانتعاش الاستراتيجي على الاقتصاد العالمي.



- وعلى مدى العقود القليلة الماضية، استطاعت بلدان من مختلف أنحاء العالم الارتقاء إلى مستويات متقاربة في دليل التنمية البشرية.
- وقد حقق 14 بلدا مكاسب هائلة في دليل التنمية البشرية، بمعدل سنوي تجاوز 2 في المائة منذ عام 2000، وهذه البلدان حسب مستوى التحسن الذي حققته هي: أفغانستان، وسيراليون، أثيوبيا، ورواندا، وأنغولا، وتيمور-لشتي، وميانمار، وتنزانيا، وليبيريا، وبوروندي، ومالي، وموزمبيق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر. ومعظم هذه البلدان هي بلدان في أفريقيا، يخرج الكثير منها من صراعات مسلحة مزمنة. وحققت هذه البلدان جميعها، حسبما تظهره البيانات، تقدما كبيرا في الآونة الأخيرة في معدل الالتحاق بالمدارس، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونمو الدخل.

• أما البلدان التي تحل في مرتبة أعلى في دليل التنمية البشرية، فحققت مكاسب في دليل التنمية البشرية منذ عام 2000، سجلت أفضل تحسن في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة.

• وسجلت هونغ كونغ ولاتفيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وليتوانيا أفضل تحسن على مدى الأعوام الاثنى عشر في دليل التنمية البشرية في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ وسجلت تيمور – ليشتي وكمبوديا وغانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا أفضل تقدم في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.

- والاتجاه العام في العالم هو نحو استمرار التحسّن في التنمية البشرية. فما من بلد تتوفر عنه بيانات كاملة يسجل اليوم قيمة لدليل التنمية البشرية دون القيمة التي كان يسجلها في عام 2000 .
- وعندما يُحسب دليل التنمية البشرية معدّلًا بعامل عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل، تتراجع بعض البلدان الثرية في الترتيب، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تتراجع من المرتبة 3 إلى المرتبة 16 بعد تعديل دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة، وتراجع جمهورية كوريا من المرتبة 12 إلى المرتبة 28 أما السويد فتقدّم من المرتبة 7 إلى المرتبة 4 عندما يحسب دليل التنمية البشرية الخاص بها معدّلًا بعامل عدم المساواة.



• وتُحجب متوسطات البلدان فوارق شاسعة داخل البلد نفسه، سواء أكان من بلدان الشمال أم من بلدان الجنوب. ويذكر التقرير حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ قيمة الدليل للبلد 0.94 بينما لا يتجاوز متوسط الدليل 0.75 في حالة السكان من أصل لاتيني و 0.70 في حالة السكان من أصل أفريقي. وتلاحظ فوارق اثنية مماثلة في دليل التنمية البشرية في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، كما في حالة الغجر في جنوب أوروبا.

• يقدر دليل عدم المساواة بين الجنسين الفوارق على أساس البيانات الوطنية حول الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والمشاركة في سوق العمل. وتحتل هولندا والسويد والدانمرك في أعلى مرتبة من حيث قيمة الدليل، إذ تشهد أدنى قدر من عدم المساواة بين الجنسين. والمناطق التي تسجل أكبر قدر من عدم المساواة بين الجنسين حسب الدليل هي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والمنطقة العربية.

• أما دليل الفقر متعدد الأبعاد فيقيس عناصر، مثل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة، ومعدل التحاق الأطفال بالمدارس، ومعدل وفيات الأطفال، والحصول على إمدادات المياه النظيفة والكهرباء وخدمات الصرف الصحي، وكذلك السلع الرئيسية للأسرة ومواصفات المنزل. وجميع هذه العناصر ترسم صورة عن الفقر لا تكتمل باستخدام مقياس الدخل فقط. ولا يُستخدم دليل الفقر متعدد الأبعاد لترتيب البلدان لأن الفوارق بين البلدان كبيرة حسبما يتضح من بيانات مسح الأسر المعيشية.



• وفي مجموعة البلدان التي يشملها دليل الفقر متعدد الأبعاد وعددها 104 بلدان، يعيش حوالي 1.56 مليار نسمة، أي أكثر من 30 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان في حالة فقر متعدد الأبعاد. والبلدان التي تسجل أعلى نسب مئوية من حالات الفقر متعدد الأبعاد جميعها في أفريقيا، وهي إثيوبيا (87 في المائة)، وليبيريا (84 في المائة)، وموزمبيق (79 في المائة)، وسيراليون (77 في المائة). غير أن جنوب آسيا تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، ومنهم 612 مليون نسمة في الهند فقط.

## فيما يلي تحليل لمؤشرات التنمية البشرية حسب المناطق الجغرافية

• المنطقة العربية: تحل المنطقة العربية في المرتبة الرابعة بين مجموعة المناطق النامية الست التي تناوّلها التقرير، من حيث قيمة دليل التنمية البشرية إذ تبلغ 0.652. وقد حقق اليمن أسرع تحسن في دليل التنمية البشرية منذ عام 2000 (1.66 في المائة). وتسجل المنطقة أدنى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان (52.6 في المائة) وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 65.8 في المائة.



• شرق آسيا والمحيط الهادئ: يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في المنطقة 0.683 ، وقد أحرز تحسنا بين عامي 2000 و 2012 بمعدل سنوي قدره 1.31 في المائة، وبلغ معدل هذا التحسن 2.71 في المائة في تيمور- ليشتي و 2.23 في المائة في ميانمار. وتسجل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان (74.5 في المائة) في العالم النامي.

• أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية 0.771 ، وهو الأعلى بين المناطق النامية الست. وتسجل المنطقة أدنى قيمة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد، ولكنها تسجل أيضا أدنى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان (58.4) بين المناطق الست.





• أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية 0.741 ، وهو ثاني أعلى متوسط بعد متوسط منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. أما دليل الفقر المتعدد الأبعاد فهو منخفض نسبيا، ومعدل الرضا العام بنوعية الحياة حسب استطلاعات غالب العالم هو 6.5، على مقياس يتراوح بين 0 و 10، وهو أعلى معدل بين المناطق.

• جنوب آسيا: يبلغ متوسط دليل التنمية البشرية 0.558 وهو ثاني أدنى معدل في العالم. وبين عامي 2000 و 2012 ، سجلت المنطقة تحسّنا في مستوى الدليل بمعدل 1.43 في السنة، وهو أعلى معدل بين المناطق. وحققت أفغانستان أسرع تحسّن (3.9 في المائة) تليها باكستان (1.7 في المائة)، ثم الهند (1.5 في المائة).

• أفريقيا جنوب الصحراء: بلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية 0.475 ، وهو أدنى معدل بين 1575 المناطق، غير أن سرعة التحسّن في تزايد. وبين عامي 2000 و 2012 ، سجلت المنطقة تحسّنا في قيمة الدليل بلغ معدله السنوي 1.34 في المائة، فحلت مباشرة بعد جنوب آسيا، وقد بلغ التحسّن أعلى سرعة في سيراليون (3.4 في المائة) تليها إثيوبيا (3.1 في المائة).

## نهضة الجنوب:

• تمثل نهضة الجنوب حالة غير مسبوقة في سرعتها واتساع نطاقها. فالتاريخ لم يشهد تغييرا في الظروف المعيشية والآفاق المتاحة لهذا العدد الكبير من سكان العالم، يمثل هذا الحجم ولا بهذه السرعة .

• ولم تقتصر هذه الظاهرة على مجموعة من البلدان متوسطة الدخل، مثل البرازيل وروسيا والصين والهند، بل تجاوزتها لتشمل ما لا يقل عن 40 بلدا ناميا حققت مكاسب في التنمية البشرية فاقت ما هو متوقع في العقود الأخيرة. وجاءت معظم هذه الإنجازات، حسب التقرير، كحصيلة لاستثمارات مستدامة في برامج للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وانفتاح قوي على عالم يزداد ترابطا.



■ وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2013، نجحت بلدان عديدة من الجنوب في تحقيق نمو باهر، فانتشلت الملايين من حال الفقر المدقع وحسنت من ظروفهم المعيشية. وقد انتهجت هذه البلدان نهجا عمليا وفق بين دور الدولة، والانفتاح على الأسواق، والابتكار في البرامج الاجتماعية.

■ ويحذر التقرير من انتهاج سياسات تشفية خاطئة، وانعدام المساواة، وضعف المشاركة السياسية، كلها عوامل من شأنها أن تقوّض التقدم وتؤجج الاضطرابات، ما لم تسارع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وهذا ما يدل عليه واقع الدول العربية منذ عام 2011.

فالنمو الاقتصادي وحده، لا يكفي لتحقيق التقدّم في التنمية البشرية، وأن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدم المستدام.

■ يؤكد التقرير على أنه " مع تزايد عدد السكان من ذوي التحصيل العلمي في الكثير من بلدان الجنوب، يصبح خلق فرص عمل بأعداد وفيرة ضرورة ملحة. فلكي تتمكن بلدان الجنوب من الاستفادة من فرصة التحول الديمغرافي، يجب أن تترافق الزيادة في القوى العاملة مع زيادة مماثلة في فرص العمل المتاحة. وما لم تتوفر فرص عمل بأعداد كافية، ليس من المستبعد أن تشمل النتائج المحتملة تصاعدا في الاضطرابات.

■ ومن الضروري أن تتخذ الدول العربية على وجه الخصوص، الإجراءات الكفيلة بتلبية الطلب على فرص العمل. وقد كان العجز عن تلبية هذا الطلب المتنامي أحد أسباب اندلاع الانتفاضات في مجموعة من البلدان العربية خلال العامين الماضيين.

- "والاضطرابات التي تشهدها العديد من الدول العربية إنما هي تذكير بأن المواطنين، ولا سيما الشباب الذين يتمتعون بمستوى علمي ووضع صحي أفضل من الأجيال الماضية، يضعون على رأس أولوياتهم الحصول على العمل اللائق، والتمكن من إسماع صوتهم في الشؤون التي تؤثر على حياتهم، وضمان الاحترام في التعامل معهم"
- الدول العربية تسجل أعلى معدل للبطالة وأدنى معدل للمشاركة في القوى العاملة، ولا سيما مشاركة النساء كما أن "المقياس الحقيقي للإنجازات الإنمائية في نظر الكثيرين من العرب اليوم، هو عدد فرص العمل اللائق المتوفرة للسكان، ليكونوا منتجين وليشعروا بالأمان الاقتصادي.
- وحتت تسع دول عربية من بين البلدان العشرين التي سجلت أعلى متوسط لعدد سنوات الدراسة للفرد في الفترة من 1980 إلى 2010.

- ويذكر تقرير التنمية البشرية 2013 بعض القضايا الرئيسية التي طرحتها تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عشر سنوات. ففي إصداره الأول في عام 2002، حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية ثلاث نواقص في التنمية في المنطقة العربية في مجالات اكتساب المعرفة، والحريات السياسية، وتمكين المرأة.
- وقد توقع تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن "مواجهة البطالة والفقر بخلق فرص عمل منتج ومجز للعاطلين عن العمل اليوم والذين سينضمون إلى صفوف القوى العاملة في المستقبل، يمثل تحدياً جسيماً وعلى البلدان العربية، لا سيما تلك التي تفتقر فيها شبكات الأمان الاجتماعي إلى الفعالية، أن تتصدى لهذا التحدي الآن إذا ما أرادت تجنب تفاقم المشكلة.

■ وفي الوقت نفسه حققت بلدان عربية عديدة تقدماً كبيراً في التنمية البشرية. فتونس والجزائر والمغرب مثلاً، سجلت تحسناً لافتاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الأعوام الأربعين الماضية. ومن التفسيرات المحتملة لهذه المكاسب التحسن في تقنيات الرعاية الصحية والطبية، واتساع نطاق التلقيح، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسن مستوى الحصول على إمدادات المياه والطاقة وخدمات الصرف الصحي، والاستثمار العام والخاص في القطاع الصحي.



■ تخلق الاقتصادات الناشطة المستجدة في البلدان النامية نماذج جديدة للتقدم الاقتصادي والرقمي الاجتماعي. فاليوم يتصاعد دور الجنوب كأرض خصبة للابتكارات التقنية والمشاريع الخلاقة جنبا إلى جنب مع الشمال. وللدول العربية نصيب في هذا التحول. فكما يوضح التقرير "أن الزيادة الضخمة في خدمات الاتصال عبر الهاتف في أفريقيا، هي في معظمها، نتيجة لنشاط شركات من الإمارات العربية المتحدة، وجنوب أفريقيا، والهند" وقد مكن التفاعل بين بلدان الجنوب الشركات من تكييف وابتكار منتجات وتقنيات تفي بمجالات السوق المحلية. وتبع عن ذلك تضاؤل متسارع في "الفجوة الرقمية"، وتقارب بين السكان في مختلف أنحاء العالم في الحصول على المعلومات.

■ ومن نتائج هذا التحول أيضاً ظهور طبقة وسطى في الجنوب تحدد التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك السنوي في الأسواق الناشئة سيبلغ 30 ترليون دولار بحلول عام 2025. وفي ذلك الحين ستبلغ حصة الجنوب من مجموع المليار أسرة التي تتقاضى أكثر من 20,000 دولار في السنة نسبة الثلاثة أخماس. وستكون هذه الأسر الطبقة الوسطى الجديدة في العالم.

■ فالجنوب يواجه تحديات مشتركة تطرحها شيخوخة السكان، والبيئة، والمشاركة السياسية، والمساواة. وسيكون من الضروري أن تنبه البلدان لسبل الحفاظ على الزخم الذي حققته لانتشال الذين لم تشملهم المكاسب الإنمائية من الفقر. وعلى الرغم من المؤشرات المشجعة لا يزال الفقر وعدم المساواة من المشاكل الجسيمة، إذ تشير التقديرات إلى أن 1.57 مليار نسمة، أي أكثر من 30 في المائة من سكان 104 من البلدان التي شملها هذا التقرير، يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد.

■ ولا تزال المنطقة العربية تعاني من تفاوتات شاسعة بين وداخل بلدانها الغنية والفقيرة. وتبقى إفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتخطى المنطقة العربية من حيث فجوة التفاوتات الداخلية بين شعوب بلدانها التي تصنف ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة وتلك في فئة التنمية البشرية المرتفعة وتلك في فئة التنمية البشرية المنخفضة، على ما تظهره البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2013. والفوارق بين الجنسين كبيرة أيضا في الدول العربية، حيث يجل اليمن في أدنى مرتبة من حيث دليل عدم المساواة بين الجنسين.

■ ويشدّد التقرير على ضرورة اعتماد سياسات اجتماعية جريئة وفاعلة. ويتوقع التقرير ان تحقق تلك السياسات إذا ما اعتمدت نتائج باهرة كما تبين التجربة في مناطق أخرى من العالم. ويركز التقرير تحديدا على ضرورة تعليم الفتيات لما يحقق من فوائد جمة على المجتمع بأسره، فالمستوى التعليمي للأم يفوق في أهميته دخل الأسرة في بقاء الطفل على قيد الحياة، وهو عامل هام في الاستفادة من فرصة التحول الديمغرافي. وتشير التوقعات الواردة في التقرير إلى أن التركيز على التقدم في التعليم يمكن أن يحقق انخفاضا كبيرا في معدل وفيات الأطفال في مختلف البلدان والمناطق، وذلك كنتيجة مباشرة لتحسين تعليم الفتيات.

■ يستطيع الجنوب أن يكون قوة محرّكة للتنمية، وهذا ما يجب أن يعمل على تحقيقه حيث أن بلدان الجنوب في موقع يحوّنها ليس المساهمة فحسب في الموارد المالية اللازمة لدفع عمليات التنمية على المستويات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وإنما أيضا إثراء العمل التنموي وصياغة السياسات العملية في العديد من المجالات بالتجارب الهامة المكتسبة من الإنجازات التي حققتها هذه البلدان في التنمية البشرية.

■ كما أن المبالغ الكبيرة التي تراكمت على شكل احتياطي مالي وفي صناديق الثروة السيادية في شرق آسيا ودول الخليج وأمريكا اللاتينية، يمكن استثمارها لتحقيق التقدم الاجتماعي، ويمكن للاستثمار العام في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء أن يسهم في زيادة قدرها 7.11 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام 3 في المائة فقط من الاحتياطي الدولي المتراكم من بلدان الجنوب.



■ ونؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الدول العربية في عملية التنمية في العالم بأسره. فقد بلغت مساهمة الدول العربية في المساعدات الإنمائية ستة مليارات دولار في عام 2008. وكانت البنوك والصناديق في الدول العربية من مصادر التمويل الرئيسية لمشاريع البنى التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2001 و2008. ويخصص صندوق النقد العربي مبلغاً قدره 2.7 مليار دولار لدعم البلدان الأعضاء في حالات الطوارئ ولدفع عملية التعاون النقدي.

■ ولقد حان وقت الإصلاح في النظام العالمي. فظهور مجموعة العشرين هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، ولكنها لا تغني عن تمثيل عادل ينبغي أن تحظى به بلدان الجنوب في مؤسسات بريتون وودز، والامم المتحدة، وهيئات دولية أخرى ولعل إنشاء ”مفوضية الجنوب“ ككيان جديد يكون من الخطى المطروحة على هذا الصعيد لرسم رؤية جديدة حول كيفية تحويل التنوع الذي يذخر به الجنوب إلى قوة للتضامن.

■ ويخلص التقرير إلى أن نهضة الجنوب يجب أن تكون مصدر فوائد لجميع البلدان. فالتنمية البشرية لا تكون محصلتها صفر، يكسب الراجح فيها ما يخسره الآخر. والجنوب يحتاج إلى الشمال، ولكن العكس صحيح أيضا، لأن الشمال كذلك يحتاج إلى الجنوب على نحو متزايد.



• بجول عام 2020، سيتجاوز مجموع الإنتاج الاقتصادي لثلاثة بلدان نامية كبيرة من الجنوب، هي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا.

• تمكنت البلدان النامية من زيادة حصتها في تجارة البضائع عالميا من 25 في المائة، كما

تمكنت من زيادة حصتها من الناتج العالمي من 33 في المائة إلى 45 في المائة بين عامي

1980 و 2010، وتمكنت من تعزيز الروابط فيما بينها. وازدادت نسبة التجارة بين بلدان

الجنوب من أقل من 8 إلى أكثر من 26 في المائة.

• في الأعوام الأخيرة شهد العالم تقدما ملحوظا في التنمية البشرية. وسجلت كل البلدان

التي تتوفر عنها بيانات قيمة لدليل التنمية البشرية في عام 2012 أعلى من تلك التي

سجلتها في عام 2000 فنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع انخفضت

من 43 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2008، بسبق بمقدار سبعة أعوام

قبلة المهلة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بجول عام 2015، وذلك

بسبب تخطي أكثر من 500 مليون نسمة في الصين وحدها حاجز الفقر.



• تضم المنطقة العربية دولتين في مجموعة من التنمية البشرية المرتفعة جدا هما قطر والإمارات العربية المتحدة، وثمان دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هي: البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وليبيا، ولبنان، وعمان، والجزائر، وتونس. وست دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة هي: الأردن، وفلسطين، ومصر، والجمهورية العربية السورية، والمغرب، والعراق؛ وثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة هي: اليمن، وجيبوتي، والسودان.

• يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للمنطقة 0.652، أي أقل من المتوسط في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى، ومن المتوسط في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- بين عامي 2000 و2012، سجلت المنطقة العربية تحسناً سنوياً في قيمة الدليل بمعدل 0.94 في المائة، وجاءت في المرتبة الرابعة بين المناطق. وعلى مستوى البلدان، حقق اليمن أسرع تقدم (1.66 بالمائة)، يليه المغرب (1.2 بالمائة)، ثم الجزائر (1.1 بالمائة).
- يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة 71.0 سنة، بما يفوق المتوسط العالمي سنة واحدة تقريبا، وهذا وضع المنطقة في مرتبة أعلى من جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في المنطقة ست سنوات، وهو يفوق بجوالي 1.3 سنة المتوسط في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه أقل بسنة ونصف من المتوسط العالمي، وباربع سنوات من المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل 8.317 دولارا (بمعدل القوة الشرائية بدولار عام 2005)، أي 82 في المائة من المتوسط العالمي البالغ 10,184 دولارا.

• تحل المنطقة في المرتبة الثالثة بين ست مناطق من حيث الخسارة الإجمالية في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في توزيع المكاسب الإنمائية (25.4 في المائة)، وهذا المعدل يفوق بنقطتين مؤيتين متوسط الخسارة في الدليل العالمي البالغ 23.3 في المائة. وتبلغ الخسارة الناجمة عن عدم المساواة أعلى معدل لها في مجال التعليم (39.6 في المائة) يليه عنصر الدخل (17.5 في المائة).

• يبلغ متوسط قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة 0.55، ويأتي بذلك ترتيب المنطقة أفضل فقط من جنوب اسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ويأتي ضعف الأداء في دليل عدم المساواة بين الجنسين كنتيجة لارتفاع معدل وفيات الأمهات، وانخفاض حصة النساء في المقاعد البرلمانية (I3 في المائة وهي أدنى حصة نسبية إلى المناطق الأخرى)، وانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة (22.8 في المائة وهي أيضا أدنى نسبة).

• يبلغ مجموع حصة المنطقة من قيمة صادرات السلع 546.6 مليار دولار، أي 4 في المائة من مجموع صادرات السلع في العالم، وقيمتها 13.6 تريليون دولار. وتتصدر المملكة العربية السعودية ترتيب بلدان المنطقة في صادرات السلع، إذ بلغت قيمة صادراتها 245.9 مليار دولار في عام 2010، أي 59.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لذلك العام. تليها الجزائر (57.1 مليار دولار)، والكويت (50.3 مليار دولار)، أي ما نسبته 43.8 في المائة و38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدين على الترتيب.

- تسجل المنطقة أدنى نسبة من العاملين إلى مجموعة السكان (52.6 في المائة) وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 65.8 في المائة. وتلاحظ فوارق كبيرة بين البلدان والاقاليم، إذ تتراوح نسبة العاملين إلى مجموع السكان بين حد أدنى قدره 41.2 في المائة في فلسطين وحد أقصى قدره 89.9 في المائة في قطر.
- يبلغ معدل بطالة الشباب في المنطقة أعلى مستوى له في مصر حيث يصل إلى 54.1 في المائة، تليها فلسطين حيث معدل بطالة الشباب 49.6 في المائة
- يبلغ معدل الرضا الإجمالي بنوعية الحياة في المنطقة، 4.8 (على مقياس يتراوح بين 10 و0)، وتحل المنطقة في المرتبة الثالثة على هذا الصعيد بعد أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.



• ويخلق هذا التقدّم التاريخي الكثير من الفرص للجنوب والشمال على حد سواء، للتعاون على فتح طرق جديدة للتقدّم في التنمية البشرية ومواجهة التحديات المشتركة كتلك التي يطرحها تغيّر المناخ. فبلدان الجنوب توسّع علاقاتها مع بلدان الشمال، في مجالات التجارة والتكنولوجيا والسياسة، بينما تتطلع بلدان الشمال إلى الجنوب، لبناء شراكات جديدة يمكن أن تدفع عجلة النمو والتنمية في العالم بأسره.